

حوار مع الدكتور عبد الرؤوف سنو حول مجلده "حرب لبنان" 1975-1990

المجتمع المدني اللبناني لم يتحول إلى قوة تغيير يقع على عاتقها انقاذ الوطن اللبنانيون هم الأكثر انقياداً لزعمائهم الطائفيين وإلى إيدولوجيات تفرق ولا تجمع الميليشيات المسلحة كسبت 50 مليار دولار أمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية الديمقراطية التوافقية لم تنقل لبنان إلى حالة العيش المشترك تغيير الثقافة شرط الانتقال من حالة إلى حالة سير القوات اللبنانية وراء مشروع تقسيم لبنان أو إقامة الفيدرالية عطل كل الحول اللبنانيون لم يتعلموا من عبر الماضي والانقسام الإعلامي أخطر وسيلة سلبية على لبنان في ظل الميليشيات انهارت الثقافة وسيطرت مفاهيم وسلوكيات جديدة

حاورته لـ "النواء" كلود أبو شقرا - بيروت

الحرب في لبنان 1975-1990، تداعياتها التي أسفرت عن تفكك الدولة وتصدع المجتمع شكلت محور بحث الدكتور عبد الرؤوف سنو الذي أصدره أخيراً في مجلد من جزئين "الدار العربية للعلوم"، بمناسبة مرور 34 عاماً على اندلاعها، حاول خلاله تحليل الأسباب التي أدت إلى زلزلة كيان الوطن.

لا يدعي الدكتور سنو أنه ألم بجوانب الصراع اللبناني كلها، إنما توخى أن يكون مؤلفه المدمك الأول الذي يشجع الباحثين، لا سيما الشباب على الغوص أكثر في عمق هذه الحرب كي لا تتكرر فصولها ومآسيها التي لا تزال آثارها محفورة في القلوب وفي العقول لغاية اليوم.

هاجس الدكتور سنو الذي يؤرقه، لا سيما بعد الأحداث التي عصفت بلبنان في السنوات الأخيرة، ألا يكون اللبنانيون تعلموا من الماضي الدامي والبعيظ، وهو هاجس في محله في رأيه، والدليل أن هؤلاء ينجرّفون في موجات عنف جديدة كلما ارتأ الخارج كائناً من كان ذلك، وكان التاريخ لا يعينهم وأن الحرب باتت لعبة بين أيديهم. لذلك، حاول أن يدرس آثار الحرب على الصعد

الوطنية والاجتماعية والعائلية والاقتصادية علّه يكون صوتاً صارخاً في بريّة هذا العالم الذي يعيش في الألفية الثالثة مخاوف الحروب المذهبية ويشكل لبنان أرضاً خصبة لها.

الدكتور عبد الرؤوف سّو من مواليد بيروت عام 1948، حائز على دبلوم في التعليم العالي والتنمية الدولية من جامعة كاسل "1983"، وعلى دكتوراه في فلسفة التاريخ جامعة برلين الحرة "1982". شغل مناصب أكاديمية عدة من بينها: عضو في الهيئة الاستشارية لمعهد الأبحاث الشرقية الألماني في بيروت "منذ 2008"، أستاذ في الجامعة اللبنانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية؟الفرع الأول "منذ 1983"، أستاذ مشرف في قسم الدكتوراه في جامعة القديس يوسف في بيروت قسم التاريخ "منذ عام 1983"، عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية، عضو كرسي الأونيسكو "2001 – 2004".

له مجموعة من المؤلفات العلمية من أبرزها: "ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين" دار الفرات 2007، "النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877-1881" دار بيسان 1998، "المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841-1901"، "لبنان اليوم (بالألمانية) تأليف مشترك 2000، "جامعة آل سّو في سطور العيد الثمانون" بيروت 2000.

كذلك، له كتب مدرسية للمرحلة الثانوية في تاريخ العرب الحديث والمعاصر وتاريخ الخليج العربي "جيوبروجكتس بيروت 1994، بالإضافة إلى عشرات الأبحاث المنشورة باللغات العربية والألمانية والإنكليزية في أهم الدوريات العلمية.

حاصل على منح للبحث العلمي في ألمانيا من مؤسستي DAAD و Alexander von Humboldt-Stiftung بين عامي 1976 – 2008.

لمناسبة صدور مجلده التقت "اللواء" الدكتور عبد الرؤوف سّو وجالت معه في دهاليز الحرب في لبنان وحاورته حول تداعياتها اليوم بعد مرور 19 سنة على انتهائها.

كيف يمكن أن يؤرخ المؤرخ حرباً عاشها بكل تفاصيلها من دون أن يكون لمحيطه التأثير المباشر أو غير المباشر عليه؟

أنا لم أعش حرب لبنان بكل تفاصيلها، فبعد قليل على اندلاعها عام 1975، سافرت على ألمانيا للدراسة. فأتاحت لي إقامتي هناك حتى عام 1983، مراقبة لبنان ومجتمعه والتطورات التي عصفت به عن بعد وعدم التأثير مباشرة بالأحداث، ما أتاح لي تكوين رؤية علمية محايدة عنه، من دون الانغماس مع هذا الطرف أو ذاك. فترببتي الوطنية وحبّي للعيش مع الآخر واحترامه في عقيدته وخصوصيته، كانت أساساً في تكويني الثقافي والعلمي، بعيداً عن أمراض المجتمع اللبناني الطائفية والمذهبية والمناطقية. يُضاف إلى ذلك، أننا عندما نقيم لوحة فنية بتفاصيلها الجميلة وملامحها وخطوطها وألوانها، فعلينا الابتعاد عنها مسافة للإحاطة بها وتبيان دقائقها. كذلك الحال، يجب التعاطي مع الحدث بالابتعاد عنه مسافة زمنية أو جغرافية لمنع تأثرنا به، بهدف إنتاج نظرية

أو موقف محايد. وأعتقد أن كثيراً من الأساتذة المختصين قرأوا كتابي، وأشادوا بحياديته وموضوعيته، وهو ما أعتز به، في ظل أدبيات محشوة بالانفعالات الطائفية والسياسية والشخصية. وهذا أكبر تحد يواجهه الباحث والمؤرخ هو في كيفية كتابة التاريخ.

يتضمن مجلد "حرب لبنان"، سيرة لبنان وعاصمته بيروت من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والانسانية وذلك في حوالى 2000 صفحة، وفق أي معايير اخترت إلقاء الأضواء على تفاصيل معينة من دون أخرى؟

لقد وضعت معايير علمية رصينة لتأريخ مرحلة الحرب تقوم على اعتماد الموضوعية والحيادية التامة في معالجة الموضوعات وبالتالي الابتعاد عن الانحياز والمحاباة والانفعالات الطائفية والمذهبية والسياسية، وخاصة ما هو حساس منها. واستخدمت أكثر من مصدر لتأكيد وجهة نظري، عندما كان عليّ أن أبدي رأيي أو أشرح فكرة. كما طرحت إشكاليات عديدة شملت محاور الكتاب، ووضعت فرضيات حاولت أن أثبتها في ضوء استنتاجاتي. ومن ضمن المعايير التي وضعتها، التشديد على العوامل الاجتماعية والاقتصادية كأساس لفهم التطور السياسي والثقافي والنفسي. من هنا، يجد القارئ أو الباحث أنني لم أعط التطورات العسكرية الفرعية حيزاً كبيراً، مكتفياً بالأحداث العسكرية المركزية ذات التأثير على الوضع العام. فعلى سبيل المثال، أشرت إلى المناوشات الحربية هنا وهناك، لكنني ركزت على حرب السنين وحربي التحرير والإلغاء، التي أدت إلى تموضع القوى العسكرية والسياسية في الحيز الجغرافي وتقطع أوصال البلاد. ولما كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 حدثاً مفصلياً في تاريخه، فقد أولته عناية كبيرة، خاصة تداعياته على الوضع العام والتطور السياسي في البلاد.

وفي الشأنين الاجتماعي والاقتصادي، استخدمت معايير علمي الاجتماع والاقتصاد لمقاربة الموضوعات، ووضعت بيانات وجداول توضيحية تؤشر للتطورات الحاصلة. ويظهر هذا بوضوح من خلال وجود أكثر من 200 مؤشر اجتماعي واقتصادي وإداري وثقافي ومعرفي وإنساني.

ما أبرز التحولات التي عالجتها في الكتاب وأحدثت شراً في المجتمع اللبناني وبنيته وتعايش طوائفه وسلوكيات مواطنيه وثقافتهم السياسية وأنماط عيشهم؟

أولى التحولات وأخطرها، هو احتكام اللبنانيين إلى السلاح بدلاً من تحكيم العقل والتحاور بعقول مفتوحة بعيداً عن الانفعال والأحكام المسبقة، استناداً إلى ضرورة العيش مع بعضهم البعض. فعندما يحمل المرء السلاح، يصعب عليه التفكير العقلاني، ويصبح همه هو إخضاع الآخر. وللأسف، أن القوى المتحاربة في لبنان، اعتقدت كل واحدة منها بإمكان قهر الآخر عسكرياً والإمساك بالقرار السياسي. كانت النتيجة، أننا دخلنا في الحرب ووضعنا توقيتها بأنفسنا، لكننا لم نعرف يومها متى تنتهي؛ فتسببت الإيديولوجيات المتضاربة والمتناقضة والعامل الخارجي، من إسرائيلي وسوري وفلسطيني وعربي ودولي، في ازدياد حالة الانقسام والتقاتل حتى عام 1990.

ومن التحولات البارزة خلال الحرب، سقوط "الميثاق الوطني"، والذي أسميته "الميثاق غير الوطني" لأنه بني على أساس طائفي وتقاسم السلطة على هذا الأساس. فكان سقوطه عام 1976، مؤشراً على مسارات اتسمت بالفوضى والضياع وبطروحات الفيدرالية والتقسيم، إلى أن جاء

التوافق معلباً في "اتفاق الطائف" الذي حصل بإرادة دولية - عربية لإنهاء الحرب. ومن سمات التحولات الأساسية، انهيار سلطة الدولة اللبنانية وظهور قوى حزبية وميليشياوية وقوى أمر واقع على أنقاضها، مستبحة سيادتها ومؤسساتها وإداراتها وقضاءها، وفوق كل شيء مؤسساتها الأمنية والعسكرية. وقد انعكس ذلك تضرعاً مجتمعاً وعلى الاقتصاد اللبناني، عبر "الاقتصاد الموازي" للميليشيات، التي سيطرت على المرافق الشرعية وأوجدت مرافئها، وفرضت الضرائب والرسوم على الشركات والمؤسسات والمواطنين، وتاجرت بالممنوعات وبالمخدرات أساساً. وفي خضم ذلك، ظهرت اللامركزية الاقتصادية بعد تدمير الوسط التجاري من بيروت، وانتقل الاقتصاد اللبناني إلى الأطراف البعيدة.

وفي ظل حكم الميليشيات، انهارت الثقافة وسيطرت مفاهيم وسلوكيات جديدة تقوم على التشييع والبص والاستيلاء على موارد الدولة وممتلكات الأفراد، فضلاً عن التهديد وإرهاب "الأخر" واحتقاره وتهجيده وتمجيد "الأنا". أما عن التعليم، فحدثي ولا حرج، فإنهار مستواه الرسمي والخاص، بعدما كان لبنان يُعرف بأنه واحة العلم في الشرق الأوسط. وللأسف، لم تترك الميليشيات للمجتمع المدني اللبناني، وقد ضعف خلال الحرب، سوى الاهتمام بالقضايا الإنسانية والاجتماعية، بعدما أرهبته من أجل الابتعاد عن القضايا السياسية. وعندما حاول المجتمع المدني أن ينتفض ضدها في الأعوام 1981 و1984 و1987، قامت الميليشيات بتأديبه أكثر من مرة. فكثير من منتقدي أو معارضي الميليشيات سقط على أيديها خلال الحرب.

وعلى الصعيد الاجتماعي العام، تغير الكثير من العادات الاجتماعية السابقة بفعل انهيار سعر صرف العملة اللبنانية و"الدولة" وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي الأسعار، ما جعل الأسرة اللبنانية تضطر إلى مزيد من العمل، والاستدانة والعيش على ما يأتيها من تحويلات خارجية من ابن أو قريب. وفي بعض الأحيان، كانت الأسرة تدفع بأبنائها للانضمام إلى الميليشيات، بسبب الراتب، وما يمكن أن يجنيه ابنها من خلال بندقية بلا هوية. وقد لاحظت أن الأسر اللبنانية بمختلف طوائفها ومذاهبها وشرائعها، قد ضبط الإنجاب وقللت من حالات الطلاق في الأوقات العصيبة. لكن سلوكها كان يعود إلى حالته الطبيعية فور انحسار الأزمة.

لماذا اخترت أواخر تسعينيات القرن العشرين للبدء بتاريخ أطول نزاع داخلي في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر؟

سبق وقلت لك سيدتي، أني تركت لبنان عام 1976 للدراسة في ألمانيا. وكنت من هناك أراقب الأوضاع عبر الصحافة اللبنانية والأجنبية، من دون أن يكون لدي مشروع تأليف عن الحرب. وعندما عدت إلى لبنان عام 1983، عشت الإحداث الأمنية والسياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية حتى عودة السلم الأهلي عام 1990. بعد ذلك، مضيت في جمع الكثير حول ما كتب عن الحرب، وقد أصبحت رؤيتي للأمر والأحداث أكثر موضوعية ودراية وعمقا. وفي عام 1995، قررت أن أبدأ بالكتابة في الموضوع السياسي، أي المجلد الأول. لكنني، قررت فجأة أن أتناول أيضاً الموضوع الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي - المعرفي، ومن ضمنه "عصر الميليشيات ودور المجتمع المدني في بلسم الجراح. واستغرق جمع المادة له أربع سنوات أخرى. لكنني واجهت صعوبات كثيرة، وأهمها: قلة أو غياب الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، تناقض المعلومات، عدم توافر معلومات تتعلق بالجمعيات والمؤسسات المدنية، وكذلك كل ما يتعلق بعصر

الميليشيات وما حققتة من مكاسب مادية وسياسية. فكان علي أن أعمل في أقبية الجمعيات والمؤسسات والمحاكم الشرعية، وأن أقابل شخصيات عايشت الأحداث أو كانت على علاقة بها. وفي عام 2007، أصبح العمل بمجلديه جاهزاً للطباعة، وقد استغرق هذا سنة ونصف السنة، بسبب فهارس الموضوعات في المجلدين التي قل أن توضع في المؤلفات العربية، وكذلك ضبط الطباعة والجدول الكثيرة، التي يجب أن توضع في أمكنتها بشكل يتناسب مع الشرح.

إلى أي مدى يلعب الزمن دوراً في توضيح الحقائق بعيداً عن الانفعال لا سيما في حرب على غرار الحرب في لبنان بتشعباتها؟

هذا سؤال جيد، وقد أجبت عليه في ثنايا الإجابات على أسئلتك. وأكرر، أنني لو كتبت الكتاب عام 1990، أي فور انتهاء الحرب، لما كنت خلصت إلى الاستنتاجات نفسها. فوجود سنوات طويلة من التفكير العميق بمختلف المسائل، ساعدني على صياغة استنتاجات موضوعية تقوم على أسئلة: لماذا اندلعت الحرب عام 1975 وليس قبل ذلك أو بعده؛ لماذا لم يحتكم اللبنانيون إلى سلاح العقل بدلاً من سلاح القتل والتدمير؟ ما دور العامل الخارجي في الحرب اللبنانية، ولماذا لم يستطع لبنان الصمود في وجه الجغرافية السياسية؟ ولماذا لم يكن المجتمع اللبناني محصناً ضد الحرب؟ ولماذا تضعف الدولة اللبنانية عند أول خلل داخلي وتصبح هشّة وتُستباح سيادتها؟ إذاً، الزمن هو عامل مهم في دراسة التاريخ. وكلما ابتعدنا عن الحدث، كلما أتت أبحاثنا أكثر موضوعية وعلمية. وهذا ما أنصح به علماءنا الشبان.

نلاحظ من خلال مطالعة المجلد أنك بينت تناقضات المجتمع اللبناني في الحرب بطريقة موضوعية جداً من دون أن تنحاز إلى أي فريق مع أنك عشت الحرب في بيروت بكل ويلاتها ومآسيها، هل يستطيع المؤرخ برأيك أن يخرج عن بينته أو يتجاوزها أثناء تأريخه للأحداث؟

صحيح أنني عشت جزءاً من حرب لبنان، لكن، في رأيي، على المؤرخ أن ينقل الحدث ويحلله بعيداً عن المحاباة والانحياز والأهواء الشخصية، وإلا فإنه يضلل القارئ أو الباحث ويضرّ نفسه. وقد تعلمت هذه المنهجية من أساتذتي في ألمانيا، فوجدت أنهم ينقدون تاريخهم بشكل موضوعي، وخاصة مرحلة الإمبريالية والحربين العالميتين الأولى والثانية، وغرضهم هو الحقيقة العلمية والاستفادة من عبر الماضي والتعلم منه. وأذكر أن شخصاً سألني عقب صدور كتابي "ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين" كيف تدعم مؤسسة ألمانية نشر كتابكم وقد هاجمت ألمانيا وسياستها الشرق أوسطية. فقلت له: إن الألمان فصلوا ما بين السياسة والعلم. فالتاريخ له قواعده العلمية الرصينة ولا يحيد عن ذلك معظم المؤرخين الألمان. وأعتقد أن على الشخص الذي يؤرخ أن يضع نفسه خارج الحدث ويتعاطى معه كما أنه لا علاقة له به وسي الدراسة والتحليل والاستنتاج. عندها يمكنه أن يقدم عملاً علمياً رصيناً.

تقول في مقدمة المجلد إن الحرب كانت مرآة المجتمع اللبناني كيف عكست هذه المرآة في مؤلفك، وكلنا نعلم أن الميليشيات والأحزاب والتيارات العسكرية المرتهنة في معظمها إلى الخارج كانت الموجج الرئيس لها؟

أعتقد أن حرب لبنان في الأساس هي أزمة مجتمع اختار الطائفية نظاماً سياسياً، ما انعكس على علاقات أبنائه الاجتماعية بعضهم ببعض. فلا يمكن أن نفصل الميليشيات عن المجتمع اللبناني.

فهي إفران لهذا المجتمع وتناقضاته. فالشعب هو الذي ينتخب ممثليه الطائفيين إلى الندوة البرلمانية، والشعب هو الذي يتقبل سيطرة مؤسساته الدينية على التعليم والأحوال الشخصية. والشعب هو الأداة التي يتقاتل بها الزعماء السياسيون عندما يختلفون، والشعب هو الذي يتقبل نظرية الأنا والآخر. وأخيراً يتقبل الشعب العلاقة الزبانية التي تربطه بزعيمة الطائفي أو الديني. من الذي حمل السلاح للدفاع عن "قضية" خلال الحرب؟ الجواب هو الشعب. فمن دونه لا يجد السياسيون أدوات للقتال. ولأن الشعب طائفي والانقسام السياسي طائفي، فقد تحول اللبنانيون إلى أدوات مسيرة، حيث اعتقد الجمهور المسيحي أنه يدافع عن قضية محقة له، وحصل الشيء نفسه بالنسبة إلى المسلم. فقبع الاثنان وراء متاريس متقابلة. في المقابل، كانت الميليشيات والأحزاب مرهونة للقوى الخارجية، تتقاضى الأموال والسلاح منها لتحقيق أهداف في معظمها غير لبنانية، في الوقت الذي كانت تمعن في المجتمع إفساداً وترهيباً. وأعتقد أنه لو كانت هناك هوية وطنية عند كل اللبنانيين، لما تورطوا في الحرب. المشكلة أن القوى السياسية، وخاصة الميليشيات قبل الحرب، والميليشيات التي هي اليوم في الدولة ومؤسساتها، لم تعمل يوماً على بناء وطن يتعايش فيه اللبنانيون بمختلف طوائفهم. لقد جعلوا من لبنان مزرعة للطوائف، تنهش كل واحدة بالأخرى.

تحدث في مجلدك عن تداعي التعايش الطائفي في لبنان، اليوم بعد مرور تسع عشرة سنة على انتهاء الحرب، أين هو هذا التعايش وهل ما زالت آثار الحرب تعيش فيه لا سيما من ناحية النظرة إلى الآخر والخوف من الآخر؟

ذكرتُ في مقدمة كتابي أن لبنان يستحق الحياة، إذا ما عرف اللبنانيون كيف يخرجون من أوهامهم النظرية، ويتحلون بالعقلانية والواقعية في التعامل مع الأمور التي تخض الداخل والخارج. فإذا وجدوا لغة مشتركة يتحاورون بها، ويتعرف بعضهم على الآخر وعلى مخاوفه وهواجسه وتطلعاته، تمكنوا من التماسك والتضامن في ظل دولة قوية قادرة على صنع قرارها بنفسها. وقد آمنت بعد اتفاق الطائف بإمكان نجاح محاولة أخرى للتعايش بين اللبنانيين وبناء لبنان جديد. لكنني اليوم، ومنذ سنوات قليلة، أشعر بالإحباط، لأن اللبنانيين لم يتعلموا من عير الماضي، فما أن يتوافر القرار بقتالهم ضد بعضهم البعض، حتى يحملون السلاح من أجل صاحب هذا القرار. لا يزال اللبنانيون منقادون إلى زعمائهم الطائفيين، واليوم إلى الزعماء المذهبيين، وكأنهم لا يعيشون في وطن.

لقد ذكرت في الكتاب أن اتفاق الطائف، رغم أنه عبّر عن توافق خارجي على القضية اللبنانية، قد أعطى لبنان فرصة جديدة للدخول في السلم الأهلي، وإذا ما ضاعت هذه الفرصة، ويبدو أنها تضيع جراء ما يحدث اليوم، فلا أعتقد أن لبنان سيجد فرصة أخرى للحياة أو الاستمرار. إن سبب تقاتلنا وعيشنا في مزرعة لا وطن، يعود إلى نظامنا الطائفي – السياسي، الذي يسبب الحسد والضغينة والنزاع بين الأنا والآخر، وقد قدم لنا اتفاق الطائف فرصة لإلغاء هذا النظام لم نستفد منها؛ فانتقلنا من الطائفية إلى المذهبية، ولا أجد أي أمل للبنان في المستقبل بوجود هذا النظام الطائفي. إذا ما أراد اللبنانيون أن يحافظوا على تعايشهم، فما عليهم سوى إلغاء هذا النظام. لكن ذلك يتطلب أولاً تربية اللبنانيين على ثقافة الديمقراطية والاعتراف بالآخر. فإذا ألغيت الطائفية السياسية على الفور، فمن يضمن للمسيحيين ألا تهتمش شخصيتهم وإرادتهم على يد نظام أكثرية إسلامي يحمل شعار "الديمقراطية". على المسلم والمسيحي أن يتربيا على الديمقراطية أولاً، وبعدها تلغى الطائفية السياسية. إن لبنان على المحك اليوم: فإذا تجاوز أزمته ومن ثم ألغى نظامه الطائفي، ضمّن

المستقبل، وإلا لن يستمر موحداً، خصوصاً بعد أن ينتهي تقاطع المصالح الأنّي بين كل فريق سياسي.

الهجرة والتهجير، انهيار التعليم، تأثير الأحداث في الأسرة اللبنانية وثقافتها، اللامركزية الإدارية والإعلامية والانقسام المناطقي... كلها عوامل رسخت التغيير الديمغرافي والسلوكي والايديولوجي... هل ما زالت تداعياتها بارزة في المجتمع اللبناني اليوم؟

إن لبنان يحتاج بالفعل إلى لامركزية إدارية، وهو مطلب محق يعود إلى فترة ما قبل الحرب، فيسهّل العمل الإداري والإنمائي في الأطراف. أما المركزية الاقتصادية، فهي بدورها مفيدة. صحيح أن الثقل الاقتصادي لا يزال متمثلاً في بيروت، لكن الأطراف البعيدة أصبحت لها اقتصادياتها وتجارها ومؤسساتها، فضلاً عن جامعاتها. وعن الانقسام الإعلامي، فهو، في رأيي، أخطر وسيلة سلبية على لبنان، لأنه يدخل إلى بيت المواطن ويلزمه. عندما ينشأ إعلام لتحقيق غايات شخصية، كما حدث أثناء الحرب، وكما هو الحال اليوم، فإن ذلك يكون وبالاً على الوطن. وللأسف، يدّعي اللبنانيون أنهم مسيسون أكثر من غيرهم من الشعوب العربية، لكنهم، في رأيي، الأكثر انقياداً إلى زعمائهم الطائفيين والمذهبيين، وإلى إيديولوجيات تفرق ولا تجمع، في ظل غياب إيديولوجية وطنية موحدة. وكما هو معروف، فإن التواصل بين أفراد المجتمع يقوي اللحمة بينهم، وانقطاع التواصل والتهجير، كما حصل خلال الحرب، يُضعف هذه اللحمة. كان التهجير في الأساس للقضاء على التواصل بين المناطق والمواطنين. فالصفاء الديني في الحيز الجغرافي، كان يقوي من استقطاب الميليشيات وسيطرتها على أفراد طائفتها، وعزل الحيز الذي يخضعه عن الحيز الآخر "للعُدو". ولا تزال آثار التهجير والهجرة ظاهرة في المجتمع اللبناني. فكثير من المهجرين لم يعودوا إلى بيوتهم وقراهم، يستعيدون ذكريات الحرب وأحوالها، كما أن الطاقة الشابة في المجتمع تهاجر اليوم لأسباب سياسية في الدرجة الأولى، كما حدث خلال الحرب.

وضع اتفاق الطائف حداً للحرب في لبنان، لماذا تأخر دخوله مرحلة الطائف؟ كيف تمكنت الدول العربية والقوى الدولية في فرضه؟ هل كان أفضل ما كان؟

هناك عوامل عديدة منعت لبنان من الدخول باكراً في مرحلة الطائف أو في مرحلة السلم الأهلي. أهمها: التناقضات الداخلية التي منعت اللبنانيين من التوافق على حل سلمي لأزماتهم. فقد وضعت سورية مبادرتين عامي 1976 و1985 لحل الأزمة اللبنانية، لم تسفرا عن نتيجة، لشدة التناقضات الداخلية. ففي عام 1976، رفضت "الحركة الوطنية اللبنانية" و"الجبهة اللبنانية" ما سمي بـ "الوثيقة الدستورية" لوضع حد للاقتتال. فالحركة الوطنية، كانت تريد أن تحسم أولاً عسكرياً على خصومها، ومن ثم فرض تسوية سياسية، في حين رفضت "الجبهة اللبنانية" الحل السوري، لأنه ينزع عن الموارد بعضاً من امتيازاتهم، ويجعل الحكم مناصفة. وفي عام 1985، أرادت سورية فرض "الاتفاق الثلاثي" على لبنان، ويقوم على تسوية بين الميليشيات المسيحية والإسلامية، ففشلت بذلك بسبب المعارضة المسيحية. كما أن سير القوات اللبنانية وراء مشروع تقسيم لبنان أو إقامة فيدرالية، عطل كل الحلول.

إضافة إلى ذلك، اتسم لبنان، كساحة للخارج، بكل التناقضات، حيث فضلت القوى الإقليمية والدولية بقاءه ساحة لخلافاتها على السعي لحل سلمي لأزمته. لكن بعد التقارب الأميركي – السوفياتي من ناحية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتدهور الأوضاع في لبنان بين عامي 1988 و1990، أصبحت هناك رغبة دولية وعربية في إقفال الملف اللبناني. لكن التسوية لم تتحقق على الفور، بسبب رفض الجنرال ميشال عون حلاً لا يضمن وصوله إلى سدة الرئاسة الأولى. وفي هذه الأثناء، احتل العراق الكويت، وركب الجنرال الحصان العراقي الخاسر، ما عجل، في ظل أجواء حرب الخليج الثانية، في القضاء علي حركته في تشرين الأول 1990. وفي عهد الرئيس الهراوي، بدأ السلم الأهلي يخيم على لبنان، في ظل الوصاية السورية بموجب اتفاق الطائف، فتحقق بعضاً منه، ولم يتحقق الشيء الأهم، وهو انسحاب القوات السورية من لبنان بعد إقرار الإصلاحات الدستورية، وإلغاء الطائفية السياسية، لأن ذلك كان يتعارض مع مصالح سورية في انتقال لبنان من مرحلة الطائفية السياسية إلى المرحلة الوطنية، فيصبح قوياً يتصدى لأطماع الخارج. من هنا، كان اتفاق الطائف أفضل ما كان، لأنه أعطى لبنان فترة من الهدوء الأمني تحت الوصاية السورية، وأعاد تشغيل المؤسسات وفتح المرافق، ونزع سلاح الميليشيات، باستثناء ما كان يدور في فلك النظام السوري من ميليشيات فلسطينية ولبنانية. لكن للأسف، لم يستفد لبنان من مرحلة السلم الأهلي لإعادة النظر في نظامه ومؤسسته. فصعدت القوى الحزبية والميليشيائية إلى السلطة في ظل الوصاية السورية، وهي لا تزال حتى اليوم تمسك بمفاصلها، بعدما جددت خطاباتها السياسية وأعدت إنتاج نفسها من جديد كقوى تسعى للتغيير والإصلاح.

ما المناهج التي اعتمدها لبحث وتأريخ كل القضايا المتشعبة التي طبعت الحرب في لبنان بتفاصيلها وأغزاها وأسرارها؟

لكي أقدم للقارئ والباحث صورة موضوعية عن المرحلة التاريخية التي عاشها لبنان، رأيت ضرورة اعتماد مناهج متعددة، منها: التأريخ الوصفي القائم على وصف الحدث وسرده، والتأريخ الاجتماعي الذي يرصد الظاهرة الاجتماعية في مراحل نشأتها وتشكلها وتطورها وصولاً إلى النتائج التي تنتهي إليها في المجتمع، فضلاً عن دراسة النظام الاجتماعي والمتغيرات في المفاهيم والقيم الاجتماعية. كذلك التأريخ الاقتصادي الذي يتناول تطور الاقتصاد وفق منهج تحليلي للمعطيات الاقتصادية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية واستنتاج نظريات. أما المنهج التحليلي، فاستخدمته لتحليل المعطيات حول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية. ومن ضمن المناهج الأخرى المستخدمة، المنهج الإحصائي، الذي يكشف عن الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والمالية وتطورها وبيترجمها إلى أرقام وبيانات ويعمل على مقارنتها بمراحل أخرى لتحديد ما يطرأ من تغيير وتقلب. ويظهر هذا بوضوح من خلال أكثر من 200 مؤشر اجتماعي واقتصادي وإداري وثقافي ومعرفي وإنساني.

ما المصادر التي اعتدت عليها لتحقيق هذه الدراسة المفصلة مع العلم أن عشرات الكتب والأبحاث صدر إلى اليوم عن الحرب في لبنان اتسمت في معظمها بطابع متحيز خدمة لهذا الفريق أو ذاك؟

كما سبق وقلت لك، إذا لم يضع الباحث معايير علمية لعمله، فسيقع حكماً في فخ الانحياز والتحمل وعدم الموضوعية، ويصبح عمله كتاباً دعائياً أو إيديولوجياً لا يخدم العلم بشيء. من هنا،

قدمت بقراءة ما هو محايد وما هو متحيز من المؤلفات، وبحكم قراءاتي وخبرتي، استطعت التمييز بين الدخيل والأصيل وبين الجيد والرخيص.

لقد شكلت الوثائق غير المنشورة والمنشورة مادة مهمة للكتاب. فأتاحت لي معلومات غير متوافرة لباحثين آخرين. كما عدت إلى مئات المصادر والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت تاريخ لبنان في تلك المرحلة. ووجدت مادة يومية دسمة لتطور الأوضاع في الصحف اليومية والدوريات. كما أسهمت الأطاريح والرسائل الجامعية المعمقة في تقديم معلومات لا تتناولها عادة الصحافة والدوريات بشكل دقيق، كالجرائم الجنسية والزواج والطلاق وسرقة الكهرباء، ورواج المخدرات، والإذاعات غي الشرعية، واللامركزية الإدارية والاقتصادية. فضلاً عن ذلك، شكلت المقابلات مصدراً مهماً لمادة البحث. فبوساطة أشخاص عايشوا الأحداث أو شاركوا فيها، توضح لي الكثير من دقائق الأمور. إشارة إلى أنني كنت في كثير من الأحيان أناقش مع زملائي وأصدقائي بعض إشكاليات البحث وأتقبل انتقاداتهم برحابة صدر.

كيف يمكن إقامة بناء وطني تنظر فيه الطوائف الدينية أنها لبنانية أولاً في هويتها ومصالحها؟

ليس من السهل الانتقال من حالة طائفية إلى حالة وطنية قبل تغيير الثقافة المجتمعية. فكما يتربى المواطن على الطائفية في بيت والديه ومن ثم في المدرسة والجامعة، ويتوظف على أساس طائفي، كذلك الحال، يجب أن نربي أطفالنا على الوطنية في البيت أولاً، أي أن على الأهل تعليم أولادهم حب الوطن، فيما تقوم المدرسة بتعلم المواطنة لتلامذتها وطلابهم/فتقوي عندهم حب التلاقي والتعايش مع الآخر. كذلك، يجب أن يكون النظام السياسي غير طائفي، كي ينعكس ذلك على المجتمع، فليس مستحباً أن يكون هناك نظام طائفي ومجتمع غير طائفي في آن. هناك مسؤولية تقع على عاتق الدولة في توجيه النظام التربوي والنظام السياسي نحو الوطنية أو نحو الدولة المدنية. وإذا ما اتفق اللبنانيون على شكل الدولة التي ينشدون، عندها تصبح المسألة سهلت حول كيفية تحقيق هذه الدولة، من قانون انتخاب على أساس غير طائفي وقانون أحزاب جديد، وفصل حقيقي للسلطات، وإقامة الديمقراطية لا تلك التوافقية الكاذبة والمخادعة، وضمان الحريات العامة، وفوق كل شيء إعادة بناء الإنسان اللبناني في مشروع للتنمية البشرية. وإذا شعر المواطن أنه يتساوى مع شريكه المواطن الآخر في الحقوق والواجبات، في ظل دولة عادلة قوية تحقق له أمانه، عندها يتقوى عنده الشعور الوطني ويلتف حول الدولة. وأعتقد أنه يجب النهوض بالمجتمع المدني الذي عليه أن يدعم التحول نحو الوطنية والحفاظ عليها.

ما الإستنتاجات التي توصلت إليها والعبر التي استخلصتها؟

لقد توصلت إلى استنتاجات عديدة أهمها:

- إن ديمقراطية لبنان التوافقية لم تنقله إلى حالة من "العيش المشترك" أو "العيش الواحد"، تمنعه من الانزلاق إلى حالة النزاع، بسبب نظامه الطائفي - السياسي وبقاء الثقافة والهوية محددين للصراع الثقافي. لقد وصل التعايش الطائفي إلى طريق مسدود عام 1975، بعدما استنفذ "الميثاق الوطني" طاقته على الصمود في وجه المتغيرات الديموغرافية والخلافات السياسية ودخول العامل الخارجي بقوة إلى الداخل اللبناني: الفلسطيني والسوري والإسرائيلي والعربي والدولي.

- إن إقامة المؤسسات الديمقراطية وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات بعيداً عن الطائفية والمحسوبة، وتوافق اللبنانيين على هوية وطنية، هي التي تؤدي إلى وحدة مجتمعية. فتجعل اللبنانيين يتعدون عن العائلية والعشائرية والزبانية الطائفية والمذهبية.
- إن انقسامات اللبنانيين واستنجد كل فريق منهم بقوى إقليمية وخارجية للتدخل لمصلحته، جعل لبنان ساحة مفتوحة لتصفية القوى الخارجية خلافاتها في ما بينها. ولا توجد دلائل مقنعة بأن اللبنانيين نظروا إلى خارطتهم الجغرافية السياسية وبنوا إستراتيجيتهم على أساسها، في ضوء الصراع العربي - الإسرائيلي ومصالح الدول الخارجية. فلا هم عرفوا، ولا الفلسطينيين، إلا متأخراً باتفاق الخطوط الحمر بين سورية وإسرائيل، ولم يدركوا أهداف النظام السوري في بلدهم، ولا التوافق والاختلاف بين الأنظمة العربية حول المسألة اللبنانية. كما لم يدركوا أبعاد المخطط الأميركي للبنان والمنطقة.
- كلما كانت الدولة اللبنانية ضعيفة وهشة ولا تملك قرارها بيدها، لوجود قوى طائفية وسياسية أكثر قوة منها مدعومة من الخارج، كلما أفسح ذلك في المجال أمام صعود قوى أخرى على حسابها، كالميليشيات، وجعل المجتمع اللبناني خاضع لها. فظهر هذه القوى الصاعدة، متنافسة تارة ومتحالفة تارة أخرى، حول الدولة إلى أشلاء، بعدما فُصّلت سيادتها على أرضها وشعبها وقُوض مجتمعها، تخويفاً وترهيباً وترويضاً، أو جرى استقطابه. فسيطرت هذه الميليشيات على مرافق الدولة وإيراداتها ومرافقها وقضائها، وبالتالي أفلستها. ودليل على ذلك، أن مكاسب الميليشيات المادية من الحرب قاربة 50 مليار دولار أميركي.
- إن ضعف الدولة اللبنانية وعدم إمساكها بمجتمعها وحمايته، تسبب في تصدّع المجتمع. فتأثرت الأسرة اللبنانية بالحرب بحدوث تغييرات حادة في علاقاتها البنوية والوظيفية وثقافتها وقيمها. لكنها بقيت رغم ذلك، صامدة ومتماسكة في وجه الأزمة الاقتصادية بفعل تضامنها الداخلي وتضامن الخارج معها (التحويلات). وقد تسبب تغييب دور الدولة في رعاية مجتمعها وتوجيه والإشراف على التنشئة والتعليم والتربية، في جعل الحرب تقضي على البنى الثقافية والمعرفية التي اتسم لبنان بها. فتأثرت سلوكيات التلميذ والطالب والمواطن وقيمهم، وانضباطية الموظف وتقديده بالدوام وبالعفة ونظافة الكف. فراج النهب والتشيع والاحتيال والتزوير والرشوة والخوات والمصادرات والاتجار بالممنوعات، والسرقات والجريمة، وامتدت الأيدي إلى الأموال العامة، فضلاً عن استباحة الأملاك العامة وأملاك الغير. وبذلك، تراجع دور المدرسة والجامعة كمركزين للتنمية البشرية والتواصل والانصهار الوطنيين.
- لم يتحول المجتمع المدني إلى قوة تغييرية تقع على عاتقه عملية إنقاذ الوطن، بسبب غياب البيئة العلمانية أو المدنية، والنظام الديمقراطي. فلم يُترك له سوى هامش العمل الاجتماعي والإنساني. إن اقتصر تحركه على التمرد أو "قشة الخلق" على الوضع السائد، وليس الانتفاض، يعود إلى الاعتقاد بصدق طروحات الميليشيات والأحزاب في التغيير والإصلاح، وإلى إيمانه بقدرة الخارج على إيجاد حل للأزمة اللبنانية، وعدم خروج قادة النقابات العمالية عن إرادة الميليشيات وأمراء الحرب، وأخيراً عدم صياغته مشروع سلام متكامل لإنهاء الحرب.
- كان اتفاق الطائف بفعل إرادة دولية، أميركية بالدرجة الأولى، حيث رحبت الدول العربية بإخراجه. وعندما دعي النواب اللبنانيون إلى مدينة الطائف لعقد اتفاق أعد لهم مسبقاً، لم تكن لديهم القدرة على التحكم في بنوده المتعلقة بسياسة بلدهم الخارجية، وخاصة ما يتعلق بالوجود العسكري السوري في لبنان. فسلم الاتفاق بذلك لبنان إلى سورية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل كان لبنان الطائف و إذا ضحية العرب؟ أو ضحية سورية؟ أم ضحية إسرائيل؟ أم ضحية الولايات المتحدة الأميركية؟ أم ضحية كل هذه القوى مجتمعة؟ وقد يكون لبنان ضحية

نظامه الطائفي السياسي وضحية نفسه وقياداته ومجتمعه. من هنا، يبقى السؤال – العبرة، إلى أي مدى تعلم اللبنانيون من حربهم الماضية كي يتجنبوا حربهم المقبلة؟ وهل ما حصل في الحرب الماضية، وما يحصل اليوم من خلافات ونزاعات بين أبناء "الوطن" الواحد كفيلة بأن تبعد عنهم شبح الحرب؟ إن دخول اللبنانيين في مشروع "وطن" يتطلب إلغاء النظام الطائفي من دون تهميش الطوائف المسيحية وإثارة مخاوفها من نظام أكثرية إسلامي، وفي الوقت نفسه، وجوب خضوع لبنان لنظام ديمقراطي تحكمه أكثرية منتخبة من دون تسلط المسلمين عليه. بذلك، يمكن جعل أبناء الطوائف الدينية ينظرون إلى أنفسهم على أنهم لبنانيون أولاً، يرون لبنان الوطن في هويتهم ومصالحهم.